



مركز الاتحاد
للأبحاث و التطوير

ورقة سياسية

إيران والضغط الأوروبي

إستجابة لعقوبات ترامب رغم الخلاف الاستراتيجي

تاريخ الاصدار

2026-2-25

إيران والضغط الأوروبي

إستجابة لعقوبات ترامب رغم الخلاف الاستراتيجي

فهرس

مقدمة

أولاً: المواقف الأوروبية تجاه العقوبات على إيران

1. الترويكا الأوروبية: تفعيل العقوبات الأممية
2. الرفض الروسي-الصيني
3. رفض وتوتر داخلي في أوروبا

ثانياً: موقف ترامب من الدور الأوروبي

1. الإطار البنيوي - لماذا يبقى النفوذ الأمريكي قائماً؟
2. أدوات الضغط التي استخدمها ترامب
3. لماذا استجابت أوروبا رغم الخلافات؟

خلاصة

منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة) في 2018، أعادت واشنطن فرض حصيلة واسعة من العقوبات الاقتصادية على إيران، واستمرت في استخدامها كأداة ضغط أساسية ضد طهران خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب لاحقاً (حتى 2026). هذه العقوبات تؤثر بشدة على الاقتصاد الإيراني لا سيما في قطاعات النفط والطاقة والبنوك.

على الجانب الآخر، لعبت الدول الأوروبية الكبرى (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) دوراً مركزياً في محاولة الحفاظ على الاتفاق النووي وإبقاء مسار دبلوماسي مفتوحاً، مع تحركاتها الخاصة في ملف العقوبات. في 2025، بدأت هذه الدول بتفعيل ما يُعرف بـ "آلية الزناد (Snapback)" لإعادة فرض العقوبات الأممية على إيران، مما شكّل تطوراً جوهرياً في العلاقات الأوروبية-الإيرانية، رغم التوترات في العلاقات الدولية ولاسيما بين أوروبا والولايات المتحدة حول عدد من الملفات الاقتصادية والأمنية .

أولاً: المواقف الأوروبية تجاه العقوبات على إيران

1. الترويكا الأوروبية: تفعيل العقوبات الأممية

أعلنت الترويكا الأوروبية (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) في أغسطس 2025 أنها ستقوم بتفعيل آلية إعادة فرض العقوبات الأممية (Snapback) ضد إيران بسبب تعثر المفاوضات حول برنامجها النووي وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذه الخطوة كانت بمثابة إعلان رسمي عن إعادة العمل بالعقوبات الدولية التي رفعت قبلاً بموجب اتفاق 2015، وتشمل حظر أسلحة، قيوداً اقتصادية ومصرفية، وقيوداً على التكنولوجيا النووية والصاروخية .

الخطوة الأوروبية لإعادة تفعيل العقوبات على إيران تمت، وقد دخلت في مسار تنفيذ عملي عبر مجلس الأمن الدولي، لكنها لم تكن نتيجة تصويت إيجابي تقليدي في مجلس الأمن كما في القرارات العادية، بل من خلال آلية خاصة في إطار الاتفاق النووي تُعرف بـ "آلية الزناد (Snapback)"

في 28 أغسطس 2025، أبلغت دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بأن إيران لم تلتزم بالتزاماتها النووية بحسب تقييمهم، مما أتاح لهم تفعيل آلية "الزناد" لإعادة العقوبات . هذه الآلية جزء من القرار 2231 (2015) الذي أقرّ الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، ويتيح إعادة العمل بكامل العقوبات الأممية المرفوعة سابقاً إذا اعتُبر أن إيران "في خرق جوهري" للاتفاق .

لم يصوّت مجلس الأمن لصالح قرار جديد لإعادة العقوبات بالصيغة التقليدية، بل فشل في تمرير مشروع قرار من دولة ثالثة (مثل عرض كوريا الجنوبية لوقف العقوبات). نتيجة ذلك، لم يتم تمديد تعليق العقوبات الأممية أو إبطال تفعيل آلية الزناد . وهذا الفشل أسس لاعتبار أن العقوبات يمكن أن تُعاد تلقائياً عبر آلية الزناد بعد انتهاء مهلة الـ30 يوماً .

في 28 سبتمبر 2025، تمت إعادة فرض العقوبات الأممية على إيران التي كانت قد أُغيت في أعقاب الاتفاق النووي عام 2015 . والدول المعنية تعتبر ذلك نتيجة مباشرة لتفعيل آلية الزناد من قبل الترويكا الأوروبية ورفض مجلس الأمن تمديد تعليق العقوبات .

و بموجب إعادة فرض العقوبات: (Snapback) تمّ وضع قيود على البرنامج النووي الإيراني (التخصيب والمواد ذات الصلة. وفرض (عقوبات مالية وتجارية) حظر التعامل التجاري مع قطاعات معينة. وحظر نقل وتصدير بعض السلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج. وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذ هذه العقوبات .

أعيدت العقوبات جزئيًا في إطار مجلس الأمن عبر آلية "Snapback" وليس من خلال تصويت عادي لصالح قرار جديد. وقد كانت الترويكا الأوروبية المحرك الرئيسي لهذه العملية بإبلاغ مجلس الأمن ببدء الآلية؛ والمجلس لم يجز تصويًا لإنقاذ تعليق العقوبات، ما مكّن الآلية من العمل.

إنّ العقوبات التي أعيد فرضها تشمل قيودًا على البرنامج النووي والاقتصاد الإيراني، وتُلزم جميع أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذها. هذه الخطوة أثارت توترًا واسعًا وردود فعل سياسية وقانونية من إيران وحلفائها .

2. رفض وتوتر داخلي في أوروبا

رغم قيادة فرنسا وألمانيا وبريطانيا لهذا التوجه، بقيت مواقف بعض الدول الأوروبية الأخرى أكثر تحفظًا في البداية، معتقدة أن العقوبات قد تقوّض فرص الحل الدبلوماسي، وأن العقوبات غير الأميركية على إيران يجب أن تُدار بحذر لتجنّب التصعيد الإقليمي. وقد وصف بعض المسؤولين الأوروبيين خطوة تفعيل العقوبات بأنها تصعيد غير مفيد إذا لم تتوافق مع مسار تفاوضي واضح .

3. الرفض الروسي-الصيني

على الصعيد الدولي، رفضت كل من روسيا والصين خطوة الأوروبيين لإعادة فرض العقوبات الأممية على إيران، واعتبرتا هذا التحرك معيّنًا من الناحية القانونية، داعيتين إلى حل سياسي عبر العودة إلى المفاوضات. هذا يضع أوروبا في مواجهة مباشرة مع موسكو وبكين، ما يعكس تعقيد المشهد الدولي حول إيران .

بالمقابل هناك أخبار تتحدث عن وصول قطارات محمّلة بالبضائع إلى إيران عبر السكك الحديدية من أوروبا وآسيا الوسطى كجزء من تطور لوجستي وتوسّع في شبكات النقل البري الدولية التي تربط إيران بسلاسل التجارة الأوراسية .

في نوفمبر 2025 وصل أول قطار شحن من روسيا إلى إيران عبر كازاخستان وتركمانستان ودخل إلى ميناء "أبرين" الجاف جنوب غرب طهران بعد رحلة استغرقت نحو 12-13 يومًا. القطار كان محمّلًا بحاويات بضائع صناعية وزراعية، وهو إنجاز لوجستي مهم في إطار ممر النقل الدولي "الشمال-الجنوب" .

تجدد الإشارة إلى أنه منذ منتصف عام 2025، استقبل ميناء أبرين الجاف عدة قطارات شحن دخلت من دول آسيا، بما في ذلك من الصين، في إشارة إلى توسّع واضح في استخدام السكك الحديدية لنقل البضائع إلى إيران عبر آسيا الوسطى .

يبقى السؤال كيف يحصل هذا في ظل العقوبات والضغوط الغربية؟ حقيقة الأمر أنّ العقوبات الأمريكية والغربية على إيران لم تمنع حركة القطارات عبر الحدود من آسيا الوسطى، لأنها غالبًا ما تنقل بضائع تجارية غير خاضعة للعقوبات أو يتم نقلها عبر دول وسيطة مثل روسيا وكازاخستان وتركمانستان . كما أنّ بعض هذه الخدمات تأتي ضمن اتفاقيات لوجستية وإقليمية (مثل ممر الشمال-الجنوب، ومبادرات الربط السككي الإقليمي)، التي تُعدّ بدائل لطرق النقل البحري المكلفة أو الخاضعة للرقابة الغربية . إنّ إيران تسعى لتوسيع دورها كمحور لوجستي إقليمي عبر السكك الحديدية، وعملت على جذب استثمارات كبيرة لتطوير البنى التحتية للموانئ الجافة والمراكز

اللوجستية . وما حصل حتى الآن هو وصول قطارات عبر المنظومة الأوروبية وليس خدمة منتظمة مباشرة من أوروبا إلى إيران بشكل منفصل . فالأوروبيون ملتزمون بالعقوبات الأمريكية ولا يتحركون باتجاه إيران خارج هذه العقوبات. لكن هذه التطورات تأتي في سياق إعادة ترتيب سلاسل النقل والتجارة العالمية بعيداً عن الاعتماد المطلق على طرق الشحن البحري، وقد عززتها مشاريع مثل:

- الممر الدولي «الشمال-الجنوب» الذي يربط الخليج بروسيا عبر إيران وآسيا الوسطى.
- الربط بين الصين وأوروبا عبر شبكة السكك الحديدية العابرة لكازاخستان وروسيا.
- اتفاقيات تعاون بين إيران وتركيا وروسيا لتوسيع النقل السككي والنقل المتعدد الوسائط

ثانياً: موقف ترامب من الدور الأوروبي

يرى دونالد ترامب العقوبات كأداة مركزية في الضغط على إيران. في أعقاب تفعيل الأوروبيين لآلية Snapback ، رحبت الإدارة الأمريكية وأكدت دعمها لهذه الخطوة، معتبرة أن "العالم لن يرضخ لتهديدات إيران" وأن الدبلوماسية لا تزال خياراً مطروحاً لكن يجب أن تتوافق مع عقوبات صارمة .

ترامب يستخدم هذا الموقف الأوروبي لتعزيز رسالته بأن الضغط الشامل على إيران (دبلوماسياً واقتصادياً) هو الطريق لحماية الأمن الدولي، ويصف الخطوة الأوروبية بأنها **تأكيد على الوحدة الغربية في مواجهة ما يعتبره تهديداً نووياً** .

بالتوازي، ترامب ظل يدعو إلى اتفاق "عادل ومتوازن" لكنه ربط ذلك بوقف التخصيب النووي الإيراني الكامل وعودة إيران إلى الالتزامات الدولية، وهو ما يجعل تشديد العقوبات الأوروبية جزءاً من حرب ضغوط متعددة الاتجاهات .

1. الإطار البنيوي - لماذا يبقى النفوذ الأمريكي قائماً؟

حتى في ذروة التوترات عبر الأطلسي، توجد ثلاث حقائق بنيوية:

- **الترباط المالي العميق:** النظام المالي العالمي ما يزال متمركزاً حول الدولار والمؤسسات الأمريكية. أي كيان أوروبي كبير يخشى فقدان الوصول إلى السوق الأمريكية، التعرض لعقوبات ثانوية، والعزل عن النظام المصرفي الدولي.
- **الاعتماد الأمني الأوروبي على الناتو:** فأوروبا ما تزال تعتمد أمنياً على حلف شمال الأطلسي، والمظلة النووية الأمريكية. وفي أوقات التوتر الدولي، تصبح الحسابات الأمنية أكثر وزناً من الخلافات التجارية.
- **الملف النووي كمسألة أمنية أوروبية مباشرة،** إن أي تصعيد نووي في الشرق الأوسط يُترجم في أوروبا إلى مخاطر أمنية، موجات لجوء محتملة، وتهديدات للطاقة.

2. أدوات الضغط التي استخدمها ترامب

اعتمد ترامب استراتيجية تقوم على تهديد الشركات الأوروبية بحرمانها من السوق الأمريكية، فرض غرامات ضخمة على المصارف المخالفة، واستخدام وزارة الخزانة كأداة جيوسياسية. هذه السياسة أجبرت شركات أوروبية كبرى على الانسحاب من السوق الإيرانية حتى دون قرار أوروبي رسمي.

عمل ترامب على تفكيك الموقف الاوروبي من الداخل، فهو لم يضغط على "أوروبا ككتلة"، بل خاطب كل دولة على حدة، واستفاد من انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، كما استخدم قنوات ثنائية أمنية واقتصادية. فبعض الدول الأوروبية الشرقية، على سبيل المثال، تميل تقليدياً إلى الاصطفاف مع واشنطن في ملفات الأمن.

الأهم من ذلك كله هو أن ادارة ترامب عملت على ربط الملفات ببعضها، فرغم الخلافات التجارية، استخدم ترامب أسلوب: إذا أردتم تعاوناً في ملف X (أوكرانيا - الطاقة - الدفاع)، فعليكم التعاون في ملف إيران.

من الواضح أن هذا الربط يخلق مقايضات غير معلنة.

كما أن ترامب وإدارته عملوا على التلويح بالانسحاب أو تعطيل الناتو، ففي فترات سابقة، لوّح ترامب بتحديد، بتقليص التزامات واشنطن الدفاعية، وبإعادة النظر في أعباء الدفاع الأوروبي. هذا التلويح خلق ضغطاً نفسياً واستراتيجياً على العواصم الأوروبية.

3. لماذا استجابت أوروبا رغم الخلافات؟

هناك حسابات واقعية لدى القيادات الأوروبية التي قد تختلف مع ترامب، لكنها لا تريد انهيار نظام منع الانتشار النووي، ولا تريد أن تُتهم بالتساهل مع طهران. كما أنها تدرك أن المواجهة المفتوحة مع واشنطن مكلفة.

لدى الاوروبيين خشية من فقدان دورهم، فهم يرون اليوم أنهم إذا لم يتحركوا، فقد تستفرد واشنطن بالملف، وقد تُقضى الاتحاد الاوروبي من أي اتفاق جديد. لذلك فضّلت أوروبا البقاء داخل اللعبة بدل الخروج منها.

بالمقابل يمثل التهديد الاسرائيلي المباشر لشن حرب على إيران هاجسا وقلقا كبيرا، يجعل الاوروبيين يفضلون مسار العقوبات على مسار الحرب.

المفارقة الكبرى، أنه رغم الخلافات الاقتصادية مع واشنطن (حول الرسوم الجمركية، سياسات المناخ، وحول بعض ملفات الشرق الأوس)، لكنها تتقاطع معه في نقطة أساسية: منع إيران من امتلاك سلاح نووي. وهنا يذوب الخلاف التكتيكي أمام الهدف الاستراتيجي المشترك.

من المهم القول أن نجاح ترامب لم يكن بسبب انسجام سياسي مع أوروبا، بل بسبب الهيمنة النيوية الأميركية على النظام المالي، الاعتماد الأمني الأوروبي، توظيف العقوبات الثانوية بفعالية، واستخدام سياسة الربط بين الملفات، كما استثمار المخاوف النووية والأمنية.

بالنتيجة ترامب لم يُنه الخلاف مع أوروبا، بل جعل كلفة تحدّيه أعلى من كلفة الاستجابة له في ملف إيران.

الخلاصة

يفسّر السلوك الأوروبي تجاه تفعيل العقوبات على إيران تحت ضغط إدارة دونالد ترامب، بالاستناد إلى ثلاث مقاربات مركزية في العلاقات الدولية:

الواقعية البنيوية :

- التي تقول بأن النظام الدولي فوضوي، والدول تتصرف وفق منطق البقاء وتوازن القوى، لا وفق النوايا الحسنة. من هذا المنطلق يظهر الموقف الاوروبي، وعلى الرغم من الخلافات الاقتصادية مع واشنطن، معتمداً أمنياً على **حلف شمال الأطلسي**، وغير قادر على الاستغناء عن المظلة العسكرية الأميركية. ففي منظور الواقعية البنيوية: عندما تتعارض المصالح الاقتصادية مع الأمن الاستراتيجي، ينتصر الأمن.
- ومن منظور توازن القوى (إيران نووية = اختلال إقليمي وهذا يعني تداعيات على أوروبا). إذن، حتى لو اختلفت أوروبا مع ترامب تجارياً، فإنها تتقاطع معه أمنياً.
- منطق الاصطفاف مع القوة المهيمنة: في نظام أحادي/شبه أحادي القطبية، تميل القوى المتوسطة إلى عدم تحدي القوة العظمى مباشرة، وتجنب مواجهة مكلفة معها. الاستجابة الأوروبية تُقرأ هنا كخيار واقعي لتفادي صدام بنيوي مع واشنطن.

نظرية الاعتماد المتبادل المعقّد

- وهي تعني أن العلاقات الدولية ليست فقط عسكرية، بل شبكة ترابط اقتصادي ومالي ومؤسسي كثيف.
- نحن أمام هشاشة الاعتماد غير المتكافئ، فأوروبا والولايات المتحدة مترابطتان اقتصادياً، لكن واشنطن أقل اعتماداً على أوروبا من اعتماد أوروبا عليها. كما أن السوق الأميركية أكبر وأكثر تأثيراً. في هذه الحالة الطرف الأكثر اعتماداً هو الأكثر عرضة للضغط.
- استخدم ترامب العقوبات الثانوية كسلاح شبكي عبر وزارة الخزانة، النظام المصرفي الدولي، ونظام الدولار، وهي أدوات ضغط غير عسكرية، لكنها فعّالة جداً. هنا يصبح "الضغط" ليس عسكرياً بل ضغطاً مؤسسياً، مالياً، وقانونياً عابراً للحدود

نظرية الهيمنة النقدية

- تعتمد على فكرة أن الهيمنة الأميركية لا تقوم فقط على الجيش، بل على الدولار، النظام المالي العالمي، والتحكم في التسويات الدولية. وبالتالي، أي بنك أوروبي يخالف العقوبات قد يُمنع من التعامل بالدولار، وقد يُعزل عن نظام التحويلات الدولية. وهذا خطر وجودي لأي مؤسسة مالية كبرى.
- بالمقابل فشلت المحاولات الأوروبية لإنشاء آليات مالية مستقلة (مثل آليات المقايضة) ولم تنجح في حماية الشركات الكبرى، وتوفير مظلة حقيقية ضد العقوبات الأميركية. وحتى لو أرادت الحكومات الأوروبية الاستقلال، فإن البنية المالية العالمية تعيقها.

لم "يُقنع" ترامب أوروبا بقدر ما استثمر في اختلالات القوة داخل النظام الدولي، استخدم تفوقاً مالياً بنيوياً، وفعل آليات ضغط مؤسسية لا تستطيع أوروبا تحييدها بسهولة. وبعبارة أدق: أوروبا ليست تابعة سياسياً لترامب، لكنها مقيدة بنيوياً بمنظومة تقودها واشنطن.

من هنا نستنتج أن:

1. **أوروبا لم تعد لاعباً متردداً:** بات الأوروبيون - بقيادة بريطانيا وفرنسا وألمانيا - جزءاً فاعلاً في إعادة تفعيل العقوبات الدولية ضد إيران، وهو تحول مهم عن الماضي حين كان التركيز فقط على الوساطة.
2. **التنسيق مع واشنطن مستمر:** رغم وجود توترات اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة، فإن التشاور حول سياسة إيران لا يزال قائماً، ويظهر توافقاً نسبياً حول أن الضغط الدبلوماسي لا يكفي وحده.

3. **ترامب يستثمر الدور الأوروبي:** ترامب يستخدم موقف أوروبا لتعزيز شرعية سياسة الضغط الأقصى على إيران أمام قاعدة ناخبه والشركاء الدوليين.
4. **التحديات القانونية والدبلوماسية لا تزال قائمة:** المعارضة الروسية والصينية، وردود الفعل الإيرانية القوية، تشير إلى أن الملف لا يتجه نحو حل سريع، مع مخاطر تصعيد إقليمي محتملة.